الوقت الذي يتقدم فيه غيرنا في مسار تصاعدي مطرد نحو الامام؛ كما رميت الى التركيز بأنه لا يكفي أن نعرف «ماذا» نريد، ولكن علينا كذلك، أن نعرف «كيف» يمكننا تحقيق ذلك، وهو الجزء الذي يحتاج الى خيال خلّاق مقرون بالإلمام التام لمتطلبات التنفيذ ومراحلها.

كانت تلك مقدمة عامة لا بد منها. غير أني أشعر أنه لابد من مقدمة أخرى، يتطلبها الحديث عن الاستراتيجية العربية بالذات.

* * *

لا شك في أن العرب، في ماضيهم، كانوا أمة واحدة؛ كما لاشك في أن العرب، في تطلعاتهم المستقبلية، يرنون الى إعادة وحدتهم كأمة. غير أن الواقع الذي لا يمكن انكاره هو أن حاضرهم مجزأ، وأنه بدلاً من الدولة الواحدة، فهناك لهم أكثر من عشرين دولة مستقلة، لكل واحدة منها حق اتخاذ وصياغة قرارها السياسي: القطري والقومي.

وجامعة الدول العربية، الاطار الرسمي الوحدوي الوحيد، الذي تحاول الدول العربية، من خلاله، ان تصيغ وتمرر ما يمكن تسميته بـ «الاستراتيجية العربية»، لا تملك في ميثاقها، القدرة على إلزام هذه الدول بالتزام ما تقرّه أو ما لا تقرّه. وحتى الآن، كان الإلزام في إطار العمل الوحدوي طوعياً، ينفذه من يشاء ويتخلى عنه من يشاء. ومن كان بين الدول الاعضاء يرى حرجاً في رفض بعض القرارات، باعلان الموقف العلني منها فانه كثيرا ما كان يلجأ الى التنصل مما التزم به، عن طريق الممارسة، أو بالأحرى عن طريق اللاممارسة.

ومن هنا، فان الحديث عن «الاستراتيجية العربية»، يجب أن ينطلق من اقرار هذه الحقيقة لكي تكون في سلم الأولويات كمشكلة لابد من تجاوزها، وذلك من خلال التعامل معها لا القفز من فوقها. فالحنين الى ماضينا الوحدوي، وتطلعنا الى وحدة قادمة، لا يكفيان لوضع استراتيجية مشتركة أو واحدة، دون الأخذ بعين الاعتبار حقيقة التجزئة القائمة، بكل ما تحتويه، من تباين في الآراء والاجتهادات حول الراهن من التحديات، والوافد منها على طريق المستقبل.

وليس بالاقرار بهذه الحقيقة الموضوعية ما يُقلق أو يخيف، بل أن تجاهلها هو الذي يُقلق ويخيف. ولقد استطاعت شعوب، من قوميات مختلفة وخلفيات تاريخية متصادمة، أن تلتقي على قواسم مشتركة وأهداف مشتركة مكنتها، من الاتفاق على استراتيجية مشتركة. ودول أوروبا الغربية، في إطار السوق الاوربية المشتركة، شاهد على ذلك.

فحتى يكون لنا استراتيجية عربية واحدة، ممكنة التحقيق، وملزمة للجميع، لابد أن نطرح أمامنا ما يجمع بيننا من مصالح مشتركة ومن تهديدات مشتركة، لكي نخرج بخطة مشتركة، لتثبيت هذه المصالح وقهر تلك التهديدات. وهذا وارد وممكن رغم تعدد الانظمة العربية بالنسبة لهويتها الاجتماعية، ونوعية الحكم القائم فيها. فبين دول العرب ما هو ملكي، وما هو جمهوري، وما هو حزبي، وما هو غير محدد الهوية بعد. ولا يمكن